رياضة

الأنوار
يومية - سياسية - عربية

التاريخ 24/04/2009
العدد 12566
الصفحة 11

وزيرة العدل الفرنسية راشدة داتي حاضرت في الاصلاح القضائي والتقت بسليمان وبري ونجار

أكدت وزيرة العدل الفرنسية راشدة داتي، وهي من اصل عربي، خلال محاضرتها «الاصلاح القضائي» التي القتها مساء امس في قاعة بيار ابو خاطر في جامعة القديس يوسف، وبحضور السفير الفرنسي اندريه باران وشخصيات سياسية، قضائية، حقوقية لبنانية واجنبية، فاق عددها الـ٥٠٠، ان العدالة الفرنسية ماضية في دعم القضاء اللبناني مع الاتحاد الاوروبي، وبصورة خاصة مشاريع الاصلاح القضائي في الدول التي تتكلم الفرنكوفونية مثل لبنان، وان الدولة الفرنسية اعدت برامج تاهيل للقضاة، وبروتوكولا جديداً يتعلق بالاصلاح لناحية الدخول الى القضاء وهيكلية التاهيل المتواصل.

فقد جالست وزيرة العدل الفرنسية راشدة داتي امس على المسؤولين السياسيين واستهلت نهارها بزيارتها لنظيرها وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار حيث قالت في مؤتمر صحافي مشترك بعد اللقاء ان زيارتها للبناني تهدف الى التذكير بالدعم والصداقة التي تكنها الحكومة الفرنسية للبنان واصفة التعاون القضائي الثنائي بالتاريخي كون النظام القضائي اللبناني مستوحى من النظام القضائي الفرنسي.

واشارت الى ان فرنسا ستوقع اتفاقاً قضائياً مع لبنان تنص خطوطه العريضة على مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الاموال والارهاب وتطوير تقنيات الشرطة القضائية ويشمل الاتفاق تدريب القضاة وتبادل الخبرات بين معهدي الدروس القضائية اللبناني والفرنسي ومن اجل تعزيز الجسم القضائي اللبناني بقضاة جدد.

واضافت: ان التعاون سوف يُعِدّ المسؤولين عن ادارة السجون بما ان الادارة سوف تنتقل من وزارة الداخلية الى وزارة العدل. واشارت الى ان البحث تناول ايضاً تطبيق القانون ٢٠٠٢ اللبناني المتعلق بتخفيض العقوبة خصوصاً ان الموضوع يهم غالبية الدول المعنية بموضوع اعادة انخراط المحكومين في المجتمع بعد تنفيذ عقوبتهم، ونوّهت بما اقترحه الوزير ابراهيم نجار بتنفيذ مشروع يهدف الى انشاء وكالة دولية للتعاون القضائي.

واوضحت الوزيرة داتي رداً على سؤال ان اللبناني المسجون في فرنسا جورج ابراهيم عبدالله محكوم عليه من القضاء الفرنسي الذي لم يستجب لطلبات تخفيض عقوبته، مشددة ان القضاة الفرنسيين يتمتعون بالاستقلال التام.

واكدت ان فرنسا دولة قانون وعلينا ان ندع القضاء يعمل بحرية.

وانتقلت داتي والسفير الفرنسي والوفد المرافق، الى القصر الجمهوري عند الرابعة من بعد الظهر حيث اجتمعت برئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان واطلعته على اهداف الزيارة وابرزها التنسيق والتعاون بين وزارتي العدل في لبنان وفرنسا من اجل تطوير عمل القضاء، وبحثت معه آلية تعيين الهيئات القضائية وابرزها المجلس الدستوري، ونقلت داتي للرئيس سليمان تحيات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الحكومة فرنسوا فيون.

وبدوره رحب الرئيس سليمان بالوزيرة والوفد شاكراً فرنسا وقوفها الداعم مع لبنان، كاشفاً ان فرنسا هي المستثمر الاولى في لبنان بعد المجموعة العربية.

وعند السادسة والنصف مساءً حاضرت الوزيرة داتي حول الاصلاح القضائي في جامعة القديس يوسف بعد ترحاب بها من المنظمين للمحاضرة، رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة البروفسور فايز الحاج شاهين، فعرضت للعلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا واعربت عن سرورها للتعاون القضائي بين البلدين، واشارت الى اهمية التنوع في لبنان الذي يساهم في بناء المؤسسات اللبنانية، والذي هو مصدر القدرة على التسامح، مؤكدة ان القضاء ركيزة صلبة للقانون وللعدالة اللبنانية وللحريات الفردية المستوحاة من الثقة، وان الاصلاح القضائي مطلب الرئيس اللبناني والدولة الفرنسية.

واشارت الى ان فرنسا تريد نظام اصلاحي للمحكومين في السجون وعدالة اكثر انسانية بإقرار قانون العقوبات الجديد.

وعددت الوزيرة داتي المساعدات الفرنسية للبنان مشددة على ضرورة تطوير مشروع مكافحة خطف الاطفال، والمساهمة في تطوير القضاء عبر المؤتمرات الفرنكوفونية لوزارة العدل في المنطقة، وعبر تأسيس امانة عامة دائمة في قطر مفتوحة امام العرب من اجل متابعة التوصيات، وخلق عدالة عربية على المثال الاوروبي، وانشاء ندوة متخصصة لوضع شبكة تؤهل القضاء في المعاهد القضائية، وانها سوف تدشن المشروع في عمان الاردن في ٤ و٥ ايار ٢٠٠٩ اضافة الى برنامج نقل ادارة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل وتحسين نظام التحقيق الجزائي واقامة ورش عمل واتفاق قضائي للتعاون الثنائي تفاهمت عليه مع الوزير نجار.

وبعد حفل الكوكتيل توجهت الوزيرة داتي الى عين التينة حيث التقت بالرئيس نبيه بري واطلعته على هدف الزيارة والتطلعات الفرنسية حيال تطور القضاء اللبناني.

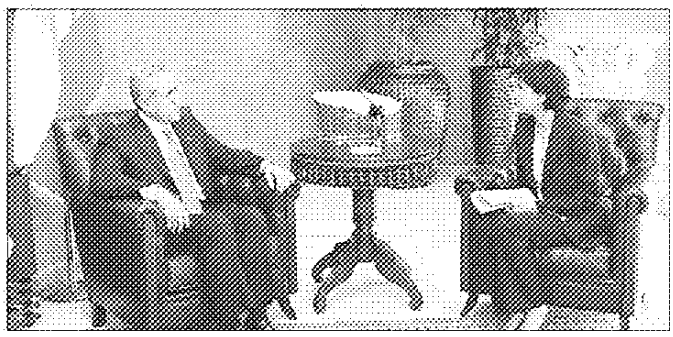

الوزيرة داتي مع الرئيس سليمان

.. ومع نظيرها نجار

"Medial" Service Registered For Britanni-K (Rony El Koussa & Co)